احكام جديدة تصدرها
محاكم العدو على

ابطالنا في غزة والدونابلس

□ في ارضنا المحتلة ، لا تزال جماهيرنا وطلائعها الثورية تقدم الدليل تلو الدليل على اصالتها الثورية وتصميمها الذي لا يكن له قناة على اصالة النضال ضد العدو الصهيوني احدى مؤسساته واشخاصه ، وشعبنا صامد ابدا في وجه كل المحاولات لتييف ارادته ، وصرفه عن درب الثورة الحقيقي لم يزل يقدم قوافل ابطال الذين يتحدون الكيان العنصري الاستيطاني ويسجلون بطولات يومية .

□ في غزة

● اصدرت محكمة العدو العسكرية حكمها بسجن ١٣ عاما على الماضل وليد خالد الفول الذي يبلغ من العمر ٢٠ سنة وذلك بتهمة عضويته في الجبهة الشعبيه لتحرير فلسطين والتدرب على السلاح والقاء قنبله في معسكر الشاطىء سنة ١٩٧٠ . (الشعب ٢٧ - ١ - ١٩٧٦)

● وقد تأجلت محاكمة المواطن الياس النتشه من بيت لهم ، بعضويته للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والذي ترافعت عنه المحامية فيليسيا لانغر .

● وقد مددت المحكمة توقيف الشاب العراقي هاتف عبد المحسن جلال ، ومتهم اخر من مخيم اليرموك بسوريا الى حين انتهاء الاجراءات القانونية وكانا قد غبرا الحدود قبل بضعة اشهر وكان معهما قائد المجموعة وهو فلسطيني الاصل الذي توفي المنية بعد دخوله السجن ، وقد اشتهر المجموعة الثلاثة « برجال الداورية » وينتمون الى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (الشعب ٢٧ - ٢٦) .

● واصدرت محكمة غزه العسكرية حكما يقضي بسجن محمد عبد القادر شاكر من معسكر جباليا (٦ شهرا) سجنا فعليا ، وثلاث سنوات مع وقف التنفيذ ، وقد ادين بتهمة الانتماء للمقاومة الفلسطينية .

● وفي اللد مثل امام المحكمة العسكرية كل من زاهر محمد علي الافغاني وابن عمه محمد احمد الافغاني من غزه بتهمة العضوية للجبهة العربية وقد انكر الثاني التهمة المنسوبة اليه .

● وبتاريخ ١٦ - ٢ - تعقد المحكمة العسكرية في اللد جلسة يمثل امامها يوسف روما وخضر فرج وانطوان كليس ومحمد خليل ابو عون بتهمة الانتماء الى جبهة النضال الشعبي ، وتهمة حمل متفجرات والتدرب عليها . (الشعب ٥ - ٢ - ٧٦)

اصدرت محكمة عسكرية صهيونية في غزه احكاما مختلفة على عدد من المواطنين الفلسطينيين بدعوى التدرب على السلاح والانتماء للمقاومة الفلسطينية .

كما اصدرت محكمة عسكرية صهيونية في القدس حكما بالسجن لمدة ٣ اشهر فعلي و٩ اشهر مع وقف التنفيذ على شكرية عبد الصمد البالغة من العمر ٢٦ سنة ، بالاضافة الى حكم اخر بدفع غرامة مالية قدرها ١٤ الف ليرة ورسوم مقدارها ٦١٥٠ ليرة بدعوى حيازة اسلحة ومتفجرات .

□ في نابلس

● مددت سلطات الاحتلال العسكرية سجن الموقوفين اداريا لمدة ٦ اشهر اخرى ، وقد قامت هذه السلطات باخبار الموقوفين اداريا بهذا التمديد .

الحكم بالسجن على ٦ مواطنين

حكمت محكمة عسكرية صهيونية في مدينة نابلس بالسجن لمدة عشر سنوات على المواطن الفلسطيني احمد مطر دراغمه من طوباس بتهمة مقاومة الاحتلال الصهيوني .

كما اصدرت نفس المحكمة حكمها بالسجن على المواطنين : احمد علي يوسف الحسن لمدة خمسة اشهر ، عمر حواش لمدة خمسة اشهر ، اسعد خرمان لمدة ثلاث سنوات ، نبيل ابو عبيد لمدة اربعة اشهر ، هشام ابو سلة لمدة سنتين ونصف .

وقد وجهت لهم المحكمة «تهمة» الانتماء للثورة الفلسطينية .

مندوب الجبهة الشعبية في « قريا » المسيحية : لا اطماع لنا في لبنان

مساء الاحد ١٦ شباط ، وفي بلدة « قريا » المسيحية - في جنوب لبنان ، التقى الرفيق ابو خالد ، مندوب الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين باهالي البلدة في ندوة سياسية شاملة ، استعرض فيها اهم التطورات السياسية التي تعيشها المنطقة العربية والساحة اللبنانية في هذه الفترة .

حضر الندوة جمع من اهالي البدة وثوارها ، وقد طرح الرفيق ابو خالد رؤية الجبهة الشعبية لهذه التطورات ومواقفها ومهمات المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية في هذه المرحلة . واشار في حديثه الى انه « لا يمكننا ان نفصل بين ما يحدث على الساحة اللبنانية من معارك واحداث وبين ما يجري في المنطقة من مؤامرات وحلول استسلامية تصفوية تستهدف تحقيق المزيد من المكتسبات الرجعية التي تخدم في النهاية مخططات الامبريالية الاميركية ... لقد اكدت الاحداث الاخيرة ان الصراع ليس طائفيا كما تقول الرجعية ، بل هو طبقي بين الكادحين والفقراء الذين يشكلون نسبة الـ ٩٦ ٪ وبين الحاكمين الذين يشكلون نسبة ٤ ٪ . »

التواجد الفلسطيني

واضاف الرفيق ابو خالد في معرض حديثه عن موقف المقاومة من لبنان ، قائلا :

« لقد دلت الاحداث الحالية والسابقة ، بل واكدت ، ان الفلسطينيين لا يريدون تدمير لبنان او احتلاله ... كما يدعي اليمين والرجعية ذلك ، فقد اعلنت المقاومة اكثر من مرة وبالملموس انها ضد المساس بحرمة لبنان وكيانه ، بل هي مع لبنان الحر والمستقل وقد برهنت الاحداث ان المقاومة هي التي دافعت عن حرمة لبنان وكيانه ، واكدت المقاومة ان مهمة الثورة تحرير فلسطين ، ليس فقط بالبندقية الفلسطينية بل ايضا بمشاركة البندقية اللبنانية والعربية . والثورة ليس لها اهداف جغرافية او سياسية او اجتناعية في لبنان ، بعكس ما تطمع به اسرائيل . ان المقاومة الفلسطينية تعتز بالحركة الجماهيرية اللبنانية التي اولتها ثقتها وتاييدها في هذه الفترة العصيبة من مسيرتها » .

طبيعة الاتفاق

واضاف : «ان الاتفاق الاخير كرس الطائفية ، وقدم خدمة جلى للقيادات البرجوازية الاقطاعية من الطائفتين المسيحية والاسلامية . فماذا يفيد المسيحي الفقير او المسلم الفقير ، اذا تناصفت المقاعد النيابية او لا ؟ هل يحقق له ذلك تأمين الاستشفاء والطبابة والتعليم والوقاية من العجز والاحتكار ؟ ان هذا الاتفاق يخدم الطبقة الغنية التي ستزداد غنى على حساب ما سيلم بالطبقة الفقيرة من فقر » .

وقد انتهت الندوة التي عبرت عن ضرورة وحدة القوى الوطنية اللبنانية والفلسطينية ومحاربة الشؤون والعلاقات المحلية .

عمّال مصانع جبر للنسيج يتحرّكون

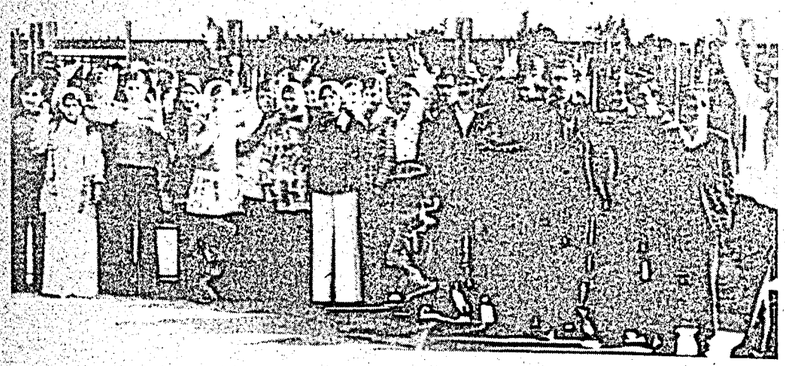

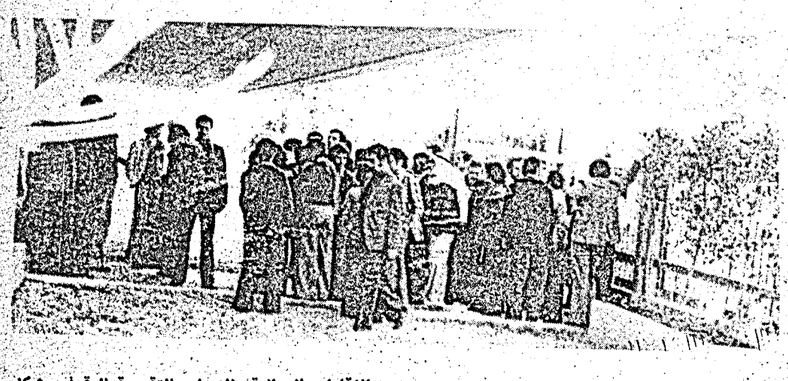

● من بين ابرز مظاهر النضال الاجتماعي الذي بدأت تخوضه الطبقة العاملة اللبنانية هو تحرك عمال مصنع جبر للغزل والنسيج للمطالبة بحقوقهم المشروعة التي يرفض رب العمل الاستجابة لها احيانا ويستعمل اسلوب التحايل احيانا اخرى . وقد عبر عمال المصنع المذكور عن مشاكلهم الاساسية في بيانهم الذي اصدروه يوم ١٣ - ٢ - ٧٦ نقتطف منه ما يلي حيث هو اصدق تعبير :

« نحن عمال مصنع جبر للغزل والنسيج قد مضى على توقفنا عن العمل قسريا مدة ستة اشهر وذلك بسبب وجود المصنع المذكور بمنطقة الحدث التي تسيطر القوى الإنعزالية عليها والتي استشهد فيها الكثير من ابناء الطبقة العاملة ومنهم اثنان من رفاقنا العمال بالمصنع المذكور .

وبعد فترة الهدوء النسبي الحالية اجتمعنا بحي السلم وشكلنا لجنة عمالية لمراجعة غازي جبر صاحب المصنع المذكور لرفع بعض مطالبنا الملحة مثل دفع اجور اشهر التعطيل القسري اسوة ببعض المصانع التي دفعت لعمالها اجور التعطيل القسري ريثما تعود الحالة الطبيعية للبلاد .

وبعد ان قابلت اللجنة صاحب المصنع جبر عدة مرات وشرحت له اوضاع العمال المعيشية والظروف الصعبة التي تمر بها ، رفض مقابلة اللجنة في منزله في البداية وتحدث من خلال هاتف البناية مع الحارس وسأله عن هوية العمال ثم رفض مقابلة اللجنة بحجة انهم ليسوا من عمال مصنعه . وبعدها عادت اللجنة واجتمعت بباقي العمال حيث قررنا ان نذهب جميعا لمقابلة جبر في منزله وقد تم ذلك في ١٢ شباط ١٩٧٦ ، وعند وصول العمال الى منزل المذكور ورغم محاولات منع العمال من الدخول بواسطة مسلحين موضوعين لحراسة المنطقة استطعنا ان ندخل عنده عنوة ، وبعد عرض مطالبنا المحقة والواضحة رفض الاستجابة لاي منها ضاربا عرض الحائط بكل جهودنا وتعبنا ، تاركا اطفالنا عرضة للجوع والموت في الوقت الذي يعيش فيه برفاهية نتيجة استغلاله البشع الذي هو جزء من استغلال النظام لقوة العمال والفلاحين . ولكن مهما تشبث بمواقفه المضادة للعمال لا بد من ان نحقق مطالبنا بالاساليب المشروعة لنا كطبقة عاملة .

يا جماهيرنا العمالية :

ان مطالبنا كعمال مصنع جبر للنسيج هي جزء من مطالب محقة ومشروعة لجميع العمال المستغلين في مصانع الرأسماليين واننا نعلن مطالبنا التي لا نتراجع عنها كالتالي :

١ - دفع اجرة التعطيل القسري الذي حصل نتيجة المؤامرة الانعزالية .

٢ - تأمين سلامة العمال بالوصول الى المصنع .

هذا واننا نحذر ارباب العمل من اتخاذ اي خطوة تعسفية بحقنا مستقبلا ونحملهم عاقبة كل اجراء تعسفي ضدنا ... ان مطالبنا هذه هي جزء من نضال الطبقة العاملة ، لذلك ندعو رفاقنا العمال في الحركة الوطنية للاتحاد معنا ، كما ندعو جميع النقابات العمالية والاحزاب التقدمية للوقوف بشكل صلب لدعم موقفنا ، ونطلب ايضا مساندة الثورة الفلسطينية لنجسد تلاحم الشعبين اللبناني والفلسطيني ضد الاعداء الطبقيين والقوميين . »

ان عمال مصنع جبر يدشنون بهذا بداية الصراع الجديد واستمراره ، اذ ان العنف الرجعي اثبت لدى الطبقة البورجوازية الحاكمة فشله في اخماد الصراع القائم بين الـ ٩٦ ٪ وفئة الـ ٤ ٪ .

ويجيء هذا التحرك بعد صمت المدافع وتخييم جو الامن والهدوء على المناطق اللبنانية وبدأت اثار الحرب تظهر ، وبدأ متضررو ها يتحركون ، ولعل المتضررين بالدرجة الاولى هم جماهير الشعب الفقيرة وخاصة العمال الذين لم يتمكنوا طيلة اكثر من تسعة اشهر من الالتحاق باماكن عملهم . لقد ذاقوا واطفالهم الجوع بعينه وذلك امام امتناع معظم اربا ب العمل عن دفع اجور التعطيل القسري، من هنا بدأ شبح النضال الاجتماعي يطل على الرأسماليين والاحتكاريين الذين تحولوا طيلة الاحداث الى تجار حرب .